مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية العدد ٥٥ الجزء الثانى يوليو ٢٠٢١
الموقع الاليكتروني: https://jsswh.journals.ekb.eg بريد إليكتروني: jsswh.eg@gmail.com

دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن

دكتور/ محمد عطا أحمد عبد العزيز

مدرس تنظيم المجتمع

كلية الخدمة الاجتماعية-جامعة حلوان

ملخص الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى البحث عن دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن من خلال تحديد طبيعة الأدوار التي تساهم بها المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن سواء كانت تلك الأدوار أو المهام مع الوزارات الحكومية مثل مع وزارة التضامن الاجتماعى أو مع مشيخة الازهر الشريف أو التنسيق مع وزارة الداخلية أو جهودها في التواصل مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم، سعياً إلى تحديد مستوى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن من خلال مجموعة من الأهداف المرتبطة بالعمل على تحقيق العدالة في الفرص المتاحة للغارمات المفرج عنهن، والعدالة في توزيع الخدمات وتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والمساواة في الحقوق والواجبات، وصولاً إلى بناء تصور مهني مقترح لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى الغارمات المفرج عنهن والعمل على توفير قنوات اتصال تربط الغارمات المفرج عنهن والأجهزة غير الحكومية المنوطة بحمايتهن من الاستبعاد الاجتماعى والاهتمام بإصدار نشرة دورية باسم المنظمات غير الحكومية لنشر برامجها والتوعية بأدوارها في حماية الغارمات المفرج عنهن من الاستبعاد الاجتماعى و بناء شبكة اجتماعية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية الغارمات المفرج عنهن من الاستبعاد الاجتماعى و تقوية أواصر التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية والأجهزة والهيئات الحكومية العاملة في مجال دمج الغارمات المفرج عنهن وتمكينهن من الحياة الكريمة والعمل على تدريب وتأهيل الغارمات المفرج عنهن للقيام بتنفيذ مشروعات صغيرة أو تعلم حرف تدر لهن دخلاً ثابتاً يحميهن من العوز الاجتماعى عقب مغادرتهن للسجن، والدفاع عن حقوق الغارمات المفرج عنهن وحمايتهن من أي شكل من اشكال التهميش أو الاستبعاد الاجتماعى نتيجة للفقر أو البطالة أو ضعف الدخل أو الامية أو العودة للجريمة .

الكلمات المفتاحية: المنظمات غير الحكومية -الاستبعاد الاجتماعي-الغارمات المفرج عنهن

Abstract

The current study seeks to search for the role of NGOs in reducing the social exclusion of released women offenders by identifying the nature of the roles that NGOs contribute to reducing the social exclusion of released women offenders, whether those roles or tasks are with government ministries such as with the Ministry of Solidarity The social, or with the sheikhdom of Al-Zahra Al-Sheriff, or coordination

with the Ministry of the Interior or its efforts in communicating with the Ministries of Higher Education and Education, in an effort to determine the level of limiting the social exclusion of the released female offenders through a set of objectives related to working to achieve justice in the opportunities available to the released female offenders, And justice in distributing services, achieving social protection for the poor, and equality in rights and duties, leading to a proposed professional vision for activating the role of NGOs in limiting the social exclusion of the released offenders, and working to provide communication channels that link the released female debtors and the non-governmental agencies entrusted with protecting them from social exclusion and attention Issuing a periodical bulletin on behalf of NGOs to publish their programs and To raise awareness of their roles in protecting the released women debtors from social exclusion and building a social network for NGOs working in the field of protecting the released women debtors from social exclusion and strengthening the bonds of cooperation and coordination between NGOs and government agencies and bodies working in the field of integrating the released women offenders and enabling them to lead a decent life And work to train and rehabilitate the released female debtors to carry out small projects or learn trades that will provide them with a stable income that protects them from social destitution after leaving prison, and to defend the rights of the released female debtors and protect them from any form of marginalization or social exclusion as a result of poverty, unemployment, low income or illiteracy or recidivism.

Keywords : Non - governmental organizations - social exclusion - fines released

أولاً: مدخل مشكلة الدراسة:

عادةً ما يتم الإشارة إلى الاستبعاد الاجتماعي إلى تمزق الروابط الاجتماعية وخاصة إذا كان المستبعدون اجتماعيا هم أولئك الذين تم استبعادهم من شبكة الرعاية الاجتماعية في المجتمع وفى كثير من الأحيان لا يتمتعون بالقدر المطلوب من الحماية الاجتماعية لهم أو لأسرهم ويغيب عنهم مفهوم تحقيق العدالة الاجتماعية أو مساواتهم في منظومة الحقوق والواجبات(Miller, 2003,p.3) ونظرًا لخطورة المشكلات الاجتماعية والنفسية والقانونية والاقتصادية والتأهيلية التي يعانى منها الفئات التي تم استبعادهم وخاصة إذا كانوا أسرى لمشكلات ولأزمات أو ضغوط لم يكن بإمكانهم تغييرها، فتتجلى محاولات محاربة كافة أشكال الاستبعاد فى المجتمع مع التركيز على الدفاع عن أصحاب الحقوق المشروعة في

المجتمع من فئات الفقراء والمهمشين وذوى الإعاقات المختلفة في المجتمع (Silver, 2003,p.18) كما تسعى مختلف التنظيمات والأجهزة المجتمعية إلى التخلص من حالات الاستبعاد الاجتماعي والسعي إلى تحقيق اقصى معدلات من الدمج الاجتماعي لمختلف الفئات المحرومة أو التي تعانى من العوز الاجتماعي وعدم المساواة (Arthur son, 2003,p.34)

كما يلاحظ تنامى أعداد النساء الفقيرات اللاتي يعانين من ظلمات السجن نتيجة لفقرهن الذى دفعهن إلى الاستدانة للوفاء بمستلزمات أسرتها خاصة وان كانت ترغب فى زواجهن , فتبعاً لما أكدته مصلحة السجون بالتزايد المستمر في إعداد السجينات المفرج عنهن فقد وصل متوسط عددهن في عام (٢٠١٨) إلي (٤٦٥٣) أربعة ألف وستمائة وثلاثة وخمسين سجينة من بينهم (٥٦٣) سجينة فقر كما انه يصعب تحديد تقديرات دقيقة تفيد بأعداد الغارمات لكن بعض المنظمات الاجتماعية التي تسعى للحد من تلك الظاهرة قد قدرت أعداد الغارمات فى مصر بين (٣٠ :٣٥%) من إجمالي السجناء، أي قرابة ٣٠ ألف سجينة، وذلك بخلاف اللاتي حصلن على أحكام نهائية قيد التنفيذ.(الاحصاء ،٢٠١٨، ص.٢١٤) ، كما تولى الدولة جهوداً كثيفة للحد من تلك الظاهرة لذا فقد قامت بالإفراج عن بعضهن فى المناسبات وخاصة عيد الأم، فأفرجت وزارة الداخلية عن العديد من النساء منذ عام (٢٠١٠) وحتى عام(٢٠١٣) بواقع (٥٦٨) سجينة عام (٢٠١٠) و(٣٨٥) عام (٢٠١١) و(٢٩٧) سجينة فقر فى عام (٢٠١٢) ومع حلول عام (٢٠١٥) مع وجود خطة بديلة ومعالجة جذرية لمشكلة الغارمات، فكان هناك خطين يعملان على التوازي الأول وهو العفو عن الغارمات وخروجهن فى المناسبات الرسمية والثاني هو دراسة الظاهرة ومعالجتها والوقوف على أسبابها ودعم الغارمات بعد خروجهن ومواجهة الحياة حتى لا يرجعن للسجن مرة أخرى ، ومع تكوين" مبادرة سجون بلا غارمات "عام (٢٠١٨) بتمويل من صندوق تحيا مصر لتقديم مختلف أنواع الدعم الاجتماعى، والصحي والاقتصادي، ودعم التعليم والتدريب للفئات الأكثر احتياجًا ولفك كرب ما يقرب من (١٤٠٠) غارم وغارمة. (الإحصاء، ٢٠٢١، ص٤٧).

ويعمل صندوق تحيا مصر كذلك على دعم المشروعات الصغيرة وإيجاد عمل يضمن لهن الدخل المناسب ويحميهن من الاستدانة. وغالباً ما يمنع الاستبعاد الاجتماعى الغارمات المفرج عنهن من التمتع بمستويات مناسبة من الحياة الكريمة نتيجة للفقر وضعف الدخل والبطالة مع وجود مشكلات تعليمية وصحية أخرى (وزارة الداخلية، ٢٠٢٠،

ص١٢٣) ولكي يمكن التعامل مع مشكلات الغارمات باعتبارها ظاهرة مجتمعية خطيرة يمكن بناء أطر ونظم أكثر فاعلية للتأمين والحماية الاجتماعية التي تعزز ضمان وصول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية إلى الغارمات المستحقين لها والتمتع المشروع بها .(Estivill,2003, p.5)

وفى سبيل جهود الدولة في مناهضة الفقر والاستبعاد بكافة أنواع وخاصة للنساء الفقيرات تم اطلاق برنامج " مستورة " من خلال بنك ناصر الاجتماعي، حيث تم تقديم برامج تمويلية للمرأة بهدف تحويل المرأة من متلقية للدعم، إلى عنصر فعال وطاقة منتجة، وقد تم صرف (٣٢٠) مليون جنية، لأكثر من (١٩) الف مستفيدة، بالإضافة إلى تخصيص (٣٠٠٠) قرض من قروض مستورة للسيدات من ذوى الاحتياجات الخاصة لدمجهم في الحياة الاقتصادية وعلى صعيد الرعاية الاجتماعية فتستفيد النساء الفقيرات من (٨٩%) من برامج الحماية الاجتماعية، وقد غطى التأمين الاجتماعي حوالى (٤٢٦) الف بمبلغ(١٦٤) مليون جنيه مصرى حتى مارس(٢٠٢٠) كما بلغت نسبة النساء الأكثر من عدد الاسر المسجلة على قواعد بيانات برنامج تكافل وكرامة حوالى(٦,٥ مليون أسرة) بالإضافة إلى صرف(٦٥) مليون جنية مصرى كنفقة ل(٣٨٩) ألف امرأة مصرية. (الوزراء،٢٠٢١).

وبإستقراء الباحث لتلك الإحصاءات يتضح جلياً ما تسعى الدولة الى تحقيقه في مجال القضاء على الاستبعاد الاجتماعى بمختلف صوره ومستوياته والعمل على دعم المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وحمايتها من الوقوع فى براثن الدَين، ولتكتمل تلك المنظومة لابد من توافر المظلة التشريعية التى تدعمها لذلك لابد من سرعة اصدار القانون الخاص بالعقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحريات فى الجرائم البسيطة والغارمات، والذى تم تقديمه للبرلمان فى عام(٢٠١٧) ويعتبر مشروع القانون بمثابة حل تشريعى لقضايا الغارمات.

ولعل أبرز الآليات التي يمكن استخدامها فى سبيل مكافحة الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن العمل على بناء قدراتهن لضمان وصول أصواتهن إلى المسئولين عن تقديم الحقوق لهن فى المجتمع وصقل مهاراتهم الفنية والدفاعية اللازمة للمطالبة بها بصورة قانونية ووفقاً لثقافة المجتمع وأيديولوجيته السائدة، وضمان توفير فرص عمل حقيقة تعمل على حمايتهم من الانجراف إلى الجريمة والفساد، وعلاج كافة أشكال الشعور بالنقص أو الدونية , مع جود مظلة ضمان وتكافل اجتماعي تشمل برامج وخدمات ومشروعات تلبى احتياجات الفقراء والمستبعدين بصورة واقعية والعمل على تحسين نوعية حياتهن بصورة مستدامة. (Smith, 2000, p.81) كما قد يعاني السجناء وخاصة المفرج عنهم من

مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة وفى كثير من الأحيان يعانون من صعوبة فى الالتحاق بأعمال مناسبة بعد قضاء فترة العقوبة فغالبا ما تكون أراء أصحاب العمل في توظيف السجناء المفرج عنهن غير مرضية لهم وعدم استعدادهم لتوظيفهم نتيجة لخوفهم من عدم أمانتهم أو التخوف من الجرائم التي كانوا عليها نتيجة لتعاطي المخدرات أو الأعمال غير القانونية وإن وافق أصحاب العمل على مضض لتوظيف السجناء المفرج عنهم فيكون بشكل مؤقت. (Hulsey, 1999, p.245) الا أن غالبية البحوث والدراسات قد أشارت إلى وجود ثمة تأثير للسجن على كل من السجين وأسرته وخاصة إذا كان عائل لتلك الأسر ويعقب ذلك تحديات مرتبطة بانهيار وتفكك الأسرة وارتفاع معدل الفقر وتبعيات الاستبعاد الاجتماعى وخاصة المرتبطة بالشعور بالدونية أو السمعة غير الطيبة التي تلاحق السجناء المفرج عنهن وأسرهن (Exclusion, 2001,p.26)، ويزداد الأمر قسوةً فى حال وجود أطفال لا عائل لهم فقد يتم اللجوء إلى الأسر البديلة لتوفير الرعاية الاجتماعية أثناء وجود عائل الأسرة بالسجن، ومن ثم تظهر حاجة السجين وأسرته للتعامل مع مشكلاتهم المتعددة وإمدادهم بالمساعدات اللازمة لتجاوز تلك الأزمات من خلال تقديم مجموعة من البرامج والخدمات بمساعدة منظمات المجتمع المدني المختلفة والتنسيق بين مختلف جهود المنظمات سواء كانت حكومية أو أهلية.(Shaker, 2001, p.121) كما تسعى الجهود المهنية للخدمة الاجتماعية بشكل عام ولطريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص إلى الدفاع عن حقوق الفقراء والمهمشين أو ممن يعانين من مشاعر الدونية أو الاستبعاد الاجتماعى بمختلف أنواع ومستوياته، وغالبا ما يرتبط الاستبعاد الاجتماعي بما يحدث عندما تعاني مجموعة من الناس من بعض التحديات المجتمعية المرتبطة بالبطالة، الفقر وانخفاض الدخل، ومشكلات الإسكان وارتفاع معدلات الجريمة، وسوء الصحة والانفصال وصعوبة الحياة المعيشية والتفكك الأسرى. (عبد الفتاح،٢٠١٤، ص .٣٥٨).

وغالباً ماتعاني الغارمات المفرج عنهن من ضعف العلاقات والتفاعلات الأسرية والمجتمعية ومما يمنعهن من الحصول على السلع والخدمات والموارد كغيرهن مما يشعرهن بالاضطهاد والقلق ويزداد الأمر سوءاً إذا كان الحرمان بنوعيه مادي ومعنوي مما يؤدى إلى تنامى ديناميات التهميش الاجتماعي والاقتصادي (Merino , 2006, p.24) وبالتالي للحد من الاستبعاد الاجتماعي فأنه يصبح من الضروري وضع سياسات بديلة وخاصة لبرامج الحماية الاجتماعية تضمن تأمين مستوى معيشة لائق لتلك الفئات التي تشعر بالاستبعاد أو التهميش ، كما يمكن أن تساند الأجهزة المجتمعية غير الحكومية الدولة

فى دعم جهود وتطبيق سياسات الحماية والدمج للفئات المعرضة للخطر أو تلك التي تعانى من الفقر أو عدم المساواة من خلال ما قد تساهم به من ممارسات في تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع خدمات الرعاية الاجتماعية .(Sheila,2009, p .32) فمعظم الخصائص المرتبطة بعلاج الاستبعاد الاجتماعى تتوجه إلى الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للغارمات المفرج عنهن وتحقيق مزيد من العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية لهن باعتبارها مدخلا أساسياً لدمج الغارمات المفرج عنهن فى الحياة الاجتماعية (بدوي، ٢٠١٠، ص١٥٥)، فالمساواة الاجتماعية تعمل على علاج مظاهر الاستبعاد الاجتماعى عبر تقليص أو إزالة المسافة الاجتماعية والفوارق غير المنصفة بين الفئات الاجتماعية وخاصة للفقراء أو من تم قيد حريتهم (حميدي، ٢٠١٦، ص١٠١).

أما فيما يتعلق بأهم البحوث والدراسات التي تم رصدها والتي تمت في هذا المجال وباستقرائنا لتلك الدراسات العلمية التي تخدم أو تساهم في فهم الإشكالية البحثية الحالية وتساهم في الوقت ذاته في تسليط الضوء على أبعاد ومؤشرات قياس الاستبعاد الاجتماعى أو ما يمكن أن تقدمه المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن محل الدراسة فإننا سنجد تنوع في هذه الدراسات والبحوث كالتالي: -

فقد اتجهت دراسة " جيني (2010) " Jennie تحديد عمليات الاستبعاد الاجتماعي التي تقودها علاقات القوة غير المتكافئة سواء كانت مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية ومؤازرة من يعانون من العنصرية و الفقر المدقع وعدم المساواة وعدم قدرتهم على إشباع الاحتياجات الأساسية لهم وعلى نفس المنوال أضافت دراسة " الزغل" (٢٠١١) أبعاد أخرى للحد من الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، وصول الدعم لمستحقيه وسهولة الحصول على الدعم المادي والمعنوي, كذلك أشارت دراسة "عبد الباسط" (٢٠١١) إلى أهمية دعم آليات السياسة الإسكانية في المجتمع المصري والوقوف على أنسب الآليات الإسكانية التي تناسب كافة المواطنين وخاصة الذين يعانون من استبعاد من تلك السياسات وبما يحقق العدالة الاجتماعية لهم, بينما تناولت دراسة "محمد" (٢٠١١) تحليل مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وما يتضمنه من أبعاد ومؤشرات وتحديد أهم الآثار المترتبة علي الاستبعاد الاجتماعي في المجتمع المصري، بينما دعت دراسة "إبراهيم"(٢٠١١) لضرورة علاج التحديات التي

تعوق دمج السجناء المفرج عنهم بالمجتمع، ودعت إلى ضرورة تنمية قدرات المؤسسات الاجتماعية المنوطة بالعمل على دمجهم وخاصة في إعادة تأهيلهم ليكونوا مواطنين صالحين والحد من العوامل التي تزيد من استبعادهم سواء كانت عوامل ترجع للسجين نفسه أو لأسرته أو عوامل ترجع للمؤسسات أو للمجتمع ككل , ورصد وتحليل أبرز التحديات المعاصرة ذات العلاقة بالاستبعاد الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالأطر التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية, وقد اتفقت مع ذلك دراسة "مجاهد" (٢٠١٢) وخاصة في أهمية دراسة الاستبعاد الاجتماعي ومؤشراته في السياق الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع، في حين قدمت دراسة "سلاطينه "(٢٠١٢) صوراً محورية لحدوث الاستبعاد الاجتماعى وخاصة ما يرتبط بغياب الحصول على الخدمات الاجتماعية ونقص العدالة الاجتماعية وضعف برامج التضامن الاجتماعي وحماية الفئات المهمشة فى المجتمع، كما دعت دراسة " سيد" (٢٠١٢) إلى ضرورة فهم نمط وأسلوب حياة الفئات المستبعدة اجتماعياً بهدف الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلي استبعادهم والتي يمكن التخلص منها وفقاً لمراعاة ثقافة المجتمع وفى ضوء أدوار المنظمات الاجتماعية المنوطة بتقديم المساعدات الاجتماعية وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية العادلة والتركيز على حماية حقوق الإنسان الأساسية فى الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعى لهم، كما ربطت دراسة "عبد الكريم" (٢٠١٢) بين الاستبعاد الاجتماعي وحدوث حالات من الاضطرابات والحراك والصراعات والأزمات فى المجتمع نتيجة لشعور الفئات المستبعدة بالنقص أو الحرمان وهو ما يتطلب دمج ودعم الفئات المستبعدة فى المجتمع، بينما دعت دراسة "إبراهيم" (٢٠١٢) إلى ضرورة العمل على ضمان تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والدخول والمساواة في الحقوق والواجبات للحد من أي مظاهر للاستبعاد الاجتماعى وصنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة تناسب المتغيرات المجتمعية وتوفير فرص عمل لائقة وتوفير حد أدنى للأجور وتوفير مسكن ملائم باعتبارها ركائز أساسية لإشباع الاحتياجات الإنسانية، وفى هذا الصدد دعت دراسة "عبد المطلب" (٢٠١٢) إلى أهمية دعم دور جمعيات رعاية المسجونين لوقاية أسرهم من الانحراف وخاصة فيما يتعلق بدعم شبكات الأمان الاجتماعى للسجناء وأسرهم مع ضرورة علاج مختلف التحديات سواء كانت تمويلية وبشرية وتنظيمية وتكنولوجيا و إعلامية وغيرها والتي تقلل من كفاءة وفعالية الخدمات والبرامج التي تمنحها جمعيات رعاية السجناء وأسرهم ، بينما أكدت دراسة "عبد الحميد" (٢٠١٢) على أهمية دعم الشراكة المجتمعية لتحسين نوعية حياة سجينات الفقر , وأهمية

رفع مستوى وعى السجينات المفرج عنهن بما يمكن أن يقدم لهن من برامج ومشروعات تدعم فرص الرعاية اللاحقة لهن وتوفير الموارد والإمكانيات اللازمة لمختلف الجهات المشاركة في رعاية سجينات الفقر ومتابعتهن بعد حصولهن على البرامج والأنشطة التكافلية التي تعزز فرص تحسين نوعية حياتهن، وفى نفس الإطار دعت دراسة "محمود" (٢٠١٣) إلى تحديد الضغوط الحياتية التي تعاني منها سجينات الفقر المفرج عنهن وتحديد مستوي التوافق الشخصي والاجتماعي لهن , خاصة لما يعانين من العديد من الضغوط الحياتية سواء كانت اقتصادية واجتماعية ونفسية وغيرها من تحديات ، كذلك دعت دراسة " جوزفين(2013) Joseph إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحديد مناطق وأعداد الفئات الفقيرة ولضمان وصول الخدمات لمستحقيها وبما يحقق الأنصاف والمساواة والعدالة في توزيعها والعمل على إزالة كافة أشكال الاستبعاد والتمييز بين أفراد المجتمع، كما استهدفت دراسة "بوزيان" (٢٠١٣) التأكيد على أهمية تأصيل الحماية الاجتماعية وتكريس كافة الجهود لحماية كافة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والتخلص من أي أشكال للاستبعاد أو الجور عليها ، كما لفتت الانتباه دراسة "حسين " (٢٠١٤) إلى تحديد مؤشرات الاستبعاد الاجتماعي لدي الغارمين وتحديد العلاقة بين الرعاية الإنسانية المقدمة لهم خاصة وأن أكثر أبعاد الرعاية الإنسانية تأثيرا ايجابياً في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمين هي الرعاية الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية وضرورة الدفاع عن حقوق الغارمين المشروعة بصورة قانونية، بينما تناولت دراسة "محمد" (٢٠١٤) أهمية دعم برامج الوقاية من الاستبعاد الاجتماعي وتنمية قدرات الفتيات مجهولات النسب للوقاية من الاستبعاد الاجتماعي والتخلص من النظرة المجتمعية السلبية تجاههم.

كذلك تناولت دراسة "التهامي" (٢٠١٤) ضرورة دمج الفئات العاجزة عن المطالبة بحقوقها والتأكيد على تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع وعلاج حالات التهميش والاستبعاد والحرمان سواء لعوامل ترجع للإعاقة معينة أو فقر مدقع أو نقص فى المستوى الاجتماعى أو الاقتصادي لهم , بينما دعت دراسة "عبد الفتاح" (٢٠١٥) إلى أهمية البحث عن سُبل تحسين نوعية حياة الفقراء وتطوير أساليب رعايتهم وتوفير مصادر دائمة للدخل لأرباب تلك الأسرة والحيلولة دون تهميشهم، ودعت دراسة "إسماعيل" (٢٠١٥) إلى تعزيز فرص مشاركة الفقراء فى عمليات صنع سياسات الرعاية الاجتماعية لهم لضمان تمكينهم بصورة إجرائية، في حين تطرقت دراسة "صلاح" (٢٠١٥) نحو تحديد واقع خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة خاصة للفئات ذوى الإعاقة لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي لديهم وتحديد مستوي أبعاد تقويم سياسيات الرعاية الاجتماعية الممنوحة لهم سعياً لتطوير وتحسين تلك البرامج والسياسات لتتلاءم مع احتياجاتهم ومشكلاتهم المتغيرة،

بينما تناولت دراسة "حامد"(٢٠١٦) ضرورة تحسين قدرات المرأة المعيلة كأحد الفئات الفقيرة التي قد تعانى من التهميش والاستبعاد خاصة وإن كانت ترتبط بأطر ثقافية نتيجة لتعرض زوجها أو عائل الأسرة للسجن أو الإدمان أو التهرب من تحمل مسئولية الأسرة وإعالة أطفاله , فيما اتجهت دراسة "سمير"(٢٠١٦) نحو تحديد أهمية دور شبكات الأمان الاجتماعي بالمجتمع فى التخفيف من حدة الاستبعاد الاجتماعي وخاصة لمن يعانين من العوز الاجتماعى وصعوبة الحصول على المتطلبات الضرورية للحياة المعيشية، كما استهدفت دراسة "مصطفي"(٢٠١٦) سُبل تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني فى مناهضة مختلف أشكال الاستبعاد الاجتماعي ودعم برامجها وخدماتها والأنشطة الموجه لتمكين الفئات التي تعانى من الاستبعاد الاجتماعي بمختلف صوره فى المجتمع، بينما تناولت دراسة "رشدي" (٢٠١٧) تحديد مستوى الاستبعاد الاجتماعي خاصة للفقراء قاطني المناطق العشوائية والذين يعانون من نقص شديد فى الخدمات وصعوبة فى إشباع احتياجاتهم الأساسية وهو ما يتطلب ضرورة تعزيز فرص التمكين المستدام باستخدام أنسب الآليات والأساليب الفعالة لمواجهة مظاهر الاستبعاد الاجتماعي لهم ، كما تناولت دراسة "عبد الله" (٢٠١٧) سبُل تعزيز مستوى أبعاد الحد من الاستبعاد الاجتماعي لساكني العشوائيات كما يحددها أرباب الأسر والمسئولين عن برامج دمج وحماية فقراء تلك المناطق وإمكانية الحد من استبعادهم وخاصة فى ضرورة العمل على تنمية قدراتهم على المشاركة الفعالة فى مواجهة مشكلاتهم وكذلك تعزيز قدراتهم على حماية حقوقهم فى الحياة الكريمة وبما يكفل لهم تحقيق العدالة الاجتماعية، بينما تناولت دراسة "عبد الفتاح" (٢٠١٧) المشكلات التي تتعرض لها المرأة الغارمة وسبل التصدي لتلك التحديات سواء كانت نفسية أو اقتصادية أو قانونية أو صحية أو تعليمية وغيرها وكذلك مشكلات أسر وأبناء المرأة الغارمة الغارقة فى الديون والتي يحملها عبء اكبر فى ممارسة حياتها بصورة مناسبة فضلاً عن أهمية تعزيز الدور المهني للأخصائي الاجتماعى لدعم فرص تحسين نوعية حياة المرأة الغارمة وعلاج مشكلاتها بصورة مهنية، فيما أوصت دراسة " مصلحي " (٢٠٢٠) لبحث فاعلية المشروعات الاجتماعية في تحسين نوعية حياة الغارمات حيث دعت إلى ضرورة رصد أكبر قدر ممكن من التمويل والدعم اللازم لتنفيذ برامج ومشروعات تخدم الغارمات وأسرهن، وتسريع إجراءات فك كرب وديون الغارمات وضمان توفير دخل شهري ثابت يضمن حياة معيشية أفضل للغارمات وأسرهن وبناء شبكات اجتماعية فاعلة بين مختلف الجهات والأجهزة العاملة فى مجال حماية الغارمات وأسرهن بالمجتمع.

هذا وبعد استعراضنا لأبرز الدراسات والبحوث السابقة التي تم رصدها يمكننـــا أن نخرج بعدد من التحليلات التي توضح علاقة وموقف الدراسة الحالية من هذه الدراسات والبحوث، وتشير في الوقت ذاته إلى أوجه الاستفادة منها وذلك على النحو التالي: -

١- إتفقت غالبية الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية فى أن الغارمات المفرج عنهن يعانين من تحديات اقتصادية والمتمثلة في ضعف الدخل ونقص الخدمات مما قد ينذر بانتكاستهم بعد الإفراج عنهن.

٢- رأت بعض الدراسات بصورة توافقية مع الدراسة الحالية أنه هناك نوع من الاستبعاد الذي قد يعاني منه السجناء المفرج عنهن مرتبط بتخوف أصحاب الأعمال من السجناء فلا يرغبون فى توظيفهم مما يسبب للغارمات المفرج عنهن مشكلات اقتصادية صعبة.

٣- كشفت الدراسات تزامن مشكلات السجناء المفرج عنهن مع تحديات أخرى تلحق بأسرهم فهم يعانين من ضغوط حياتية ومشكلات عديدة نتيجة فقدان عائل الأسرة للعمل الذي كان يمارسه قبل دخوله السجن وبالتالي فهم في حاجة ماسة للمساعدة وكل أوجه المساندة الأسرية والمؤسسية والمجتمعية المستمرة.

٤- أشارت الدراسات كذلك بإتفاق غالبيتها إلى أهمية دمج السجناء المفرج عنهم بصورة منظمة سواء داخل أسرهم أو بالمجتمع ككل ومحاولة إشباع احتياجاتهم بصورة إجرائية وبما يحقق الاستقرار الأسرى لهم.

٥- ربطت معظم الدراسات بين تحقيق العدالة الاجتماعية للسجناء المفرج عنهن وبين محاربة أي نوع من أشكال الاستبعاد الاجتماعى لهم وتعزيز فرص مساندتهن وتمكينهن.

٦- أكدت الدراسات كذلك على ضرورة مشاركة أسر الغارمات المفرج عنهن فى تقديم خدمات الرعاية اللاحقة للمفرج لهن.

٧- إتفقت كذلك تلك الدراسات مع الدراسة الحالية فيما أكدت عليه من جدوى الممارسات والبرامج والمشروعات التي تقدمها الأجهزة المجتمعية الرامية لتحسين نوعية حياة المفرج عنهم والعمل على تحسين نوعية حياتهم ودمجهم

٨- توصلت بعض الدراسات إلى وجود بعض التحديات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والصحية والأسرية والتي تؤثر على توافقهن الشخصي والأسرى والمجتمعي وتؤثر على نوعية حياة الغارمات المفرج عنهن سواء لعوامل ترجع للسجينات أنفسهن أو لظروفهن الأسرية أو لعوامل مجتمعية.

٩- دعت بعض الدراسات إلى أهمية تعزيز كل ألوان الدعم اللازم لبرامج ومشروعات الأجهزة المجتمعية التي تعمل على دمج الغارمات المفرج عنهن فى المجتمع وتحد من شعورهن بالاستبعاد أو العوز الاجتماعى.

١٠-أكدت الدراسات على أهمية دعم التعاون وعقد مزيد من الشراكات المجتمعية بين مختلف الأجهزة المجتمعية التي تعمل فى مجال حماية الغارمات المفرج عنهن والدفاع عن حقوقهن.

١١-أشارت الدراسات كذلك إلى أهمية تعزيز فرص دعم الرعاية اللاحقة للغارمات المفرج عنهن وتمكينهن من الاندماج فى الحياة المجتمعية بصورة لائقة.

١٢- ركزت الدراسات السابقة علي المسجونين المفرج عنهم الذين تم سجنهم نتيجة ارتكابهم جرائم يعاقب عليها القانون سواء القتل أو السرقة أو النصب والاحتيال أو التسول أو الرشى والفساد وغيرها بينما الدراسة الحالية تركز علي النساء الفقيرات الغارمات المفرج عنهن والذين قد زج بهن بالسجن نتيجة لصعوبة الظروف الاقتصادية لها والضغوط التي تدفعها لتقوم بالتوقيع علي شيكات أو وصلات أمانة لشراء بعض الأجهزة ولكنها لا تستطيع نتيجة فقرها سدادها فى التوقيت المحدد مما يؤدى إلى سجنها وهو ما قد يترتب عليه شعورهن بالوصمة والاستبعاد الاجتماعى .

١٣- وبالرغم من أوجه الاتفاق التي إتسمت بها الدراسات والبحوث التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية بصورة مباشرة او غير مباشرة الا أن غالبية الدراسات قد تناولت بُعداً أو متغيراً من متغيرات الدراسة سواء السجناء أو الغارمات أو الاستبعاد الاجتماعى ولكن فى حدود علم الباحث أنه قد تختلف الدراسة الحالية مع تلد الدراسات فيما يتعلق بأنها لم تتطرق إلى الربط بين دور المنظمات غير الحكومية وبين الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

ثانياً: الموجهات النظرية للدراسة:

(أ) نظرية ثقافة الفقر : تفسر تلك النظرية التي وضع دعائمها " أوسكار لويس" الفقر كقضية ترتبط بثقافة معينة يعتنقها الفقراء والتي بدورها تحول دون تخلصهم من وثاق الفقر والتهميش ، وأنهم مسلوبي الإرادة والرغبة المطلوبة للخروج من حالة العوز الاجتماعي والاقتصادي ، كما ترتبط تلك الثقافة بنمط معيشتهم وأسلوب حياتهم ، كما أن تلك الثقافة تتداول من جيل الى أخر، وتتأثر بطبيعة التنشئة الاجتماعية وتوارث الفقر. (أحمد ، ٢٠٠٧، ص٣٠) ومن ثم تظهر ضرورة دعم المساعي الموجه نحو العمل على تغيير ثقافة الفقر عبر تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش تحت وطأتها الفقراء عبر دعم استراتيجية التمكين ببعديه الاجتماعي والاقتصادي لهم.(Karla,2005,p26) ، وفى ضوء ذلك يمكن للباحث توظيف ذلك التوجه النظري

خلال الدراسة الحالية من خلال بناء الوعي لدي الغارمات المفرج عنهن باعتبارهن شريحة فقيرة تقع تحت وطأة الفقر وذات ثقافة صعبة وتحتاج الى لمعرفه أوضاعهن وحقوقهن والموارد والفرص المتاحة لهن في المجتمع، وبناء قدراتهن وتنمية مهارتهن وتنظيم جهودهن للحصول على البرامج والمشروعات التي تساهم في تحسين ظروفهن المعيشية وتعمل على وانتشالهن من الفقر ، وتمكينهن من اتخاذ القرارات التي تساهم في تحسين ظروفهم المعيشية وتدعيم مشاركتهن في تطوير وتحسين واقعهن الاسرى الشاق، وفي إطار مشاركتهن في اختيار البرامج التي تحقق تحريرهن من ضغوط الفقر والاستبعاد التي تواجههن، وإفساح المجال أمامهن لتحقيق مطالبهن في إطار اختيارهن للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والتثقيفية التي تتلاءم مع طبيعة ظروفهن الاسرية والمجتمعية ولمن تعول ومحاربة الأنماط الفكرية الخاطئة التي قد تؤمن بها الغارمات المفرج عنهن وتعديلها.

ومن جانب أخر فيمكن أن يتم توظيف أطر نظرية ثقافة الفقر خلال الدراسة الحالية في تحديد سمات واهتمامات واحتياجات وكذلك التحديات الاسرية والمؤسسية والمجتمعية للغارمات المفرج عنهن وأسرهن ، واستقصاء لطبيعة العادات والتقاليد والثقافات الفرعية لهم وخاصة تلك التي تأثروا بها عقب مغادرتهن للسجن ، او تلك التي تحول دون رغبتهن في الاندماج في الحياة المجتمعية بصورة سوية ، ومن ثم العمل على تصميم برامج ومشروعات وخدمات تحمل ابعاد تنموية وتدعيمية لهن وتساهم في حل مشكلاتهن وبتوظيف أنسب الاليات الموجه لتحقيق تلك الغايات ، كذلك التعامل المهني الاحترافي مع الضغوط الأسرية التي تعانى منها المراة الغارمة المفرج عنها وعلى وجه خاص تلك المرتبطة بما لحق بسمعتها داخل الوسط الاجتماعي الذى تعيش فيه، والتعامل مع صعوبات دمج الغارمات المفرج عنهن فى الحياة الأسرية أو شعورهن بالاستبعاد داخل الحياة المجتمعية مما يعوق قدرتهن على التوافق عقب مغادرتهن السجن، وهنا يظهر الدور المهني في توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة والاقل دخلاً والبحث عن سُبل تحسين نوعية حياتهن المعيشية وتحديد الأهداف العلاجية خاصة في الدفاع عن حقوقهن المشروعة وتحقيق أقصى معدلات المساواة والعدالة الاجتماعية فى حصولهن على البرامج والمشروعات والخدمات التي تمنحها لهن الأجهزة المجتمعية وحماية حقوقهن الأساسية ولمن تعول وبناء قدراتهن ومساندتهن بصورة مستدامة .

(ب) نموذج العمل الاجتماعي :-

يهدف الى محاولة تغيير القوى والسياسات غير المنصفة في المجتمع والعمل مع صانعي القرارات في المجتمع لتحقيق مزيد من العدالة والانصاف والدفاع عن حقوق الفئات الفقيرة والضعيفة في المجتمع ، وإكسابهم القدرة للمطالبة والدفاع عن تلك الحقوق وإحداث تغييرات مقصودة في البرامج الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع لصالح تمكينهم من المشاركة المجتمعية بكفاءة وبما يحقق مطالب التنمية ويسرع بمعدلات تحقيقها .(Amuel, 2007, p560) ووفقاً لهذا التوجه فيمكن للباحث توظيف نموذج العمل الاجتماعي خلال الدراسة الحالية في عدة مواطن أهمها ضرورة دعم المساعي المهنية الرامية الى تقوية قدرات الغارمات المفرج عنهن واللاتي يتسمن الفقراء المدقع للمطالبة بحقوقهن في برامج الحماية الاجتماعية ، ومن جانب أخر العمل على تحقيق اقصى استفادة ممكنه للغارمات المفرج عنهن في مختلف البرامج الرعائية التي تمنحها الدولة لهن ، وتحقيق اقصى معدلات الاستفادة منها ، ومخاطبة المسئولين عن صناعة سياسات الرعاية الاجتماعية سواء لتعديل او لبناء أطر قانونية وتشريعية تكفل حماية حقوقهن بما يعمل على تحسين نوعية حياتهن بصورة مستدامة وشاملة في نفس الوقت .

(ج) نظرية المنظمات :

تعتبر المنظمة بمثابة كيان منظم يهدف لتحقيق أغراض معينة ويتمتع بشخصية معنوية فهي المكان الذى يتم من خلاله تقديم الخدمات للعملاء ، كما أن دورها يرتبط بالعمل على إشباع احتياجات الأنساق الاجتماعية الموجودة في المجتمع ، ويشير تاريخ الخدمة الاجتماعية إلى أن ظهورها وتطورها كمهنة قد ارتبط منذ البداية بالمنظمات وخاصة في طريقتها تنظيم المجتمع ، لذلك فهناك ضرورة لتفهم الأخصائيين الاجتماعيين والباحثين لطبيعة عمل مهام المنظمات الاجتماعية التي يعمل معها والمنظمات الأخرى التي يجب أن يدخل في علاقات تعاونيه معها حتى يتمكن من مساعدة نسق العميل والمجتمع المحلي الذى يسعى لخدمته وتنميته، وعليه أن يسعى لدراسة وتحليل تلك المنظمات وتحديد مستويات تحليلها ، واستقصاء مدى تأثير الظروف البيئية والمجتمعية على المنظمة والتي تؤثر بشكل كبير في قدرتها على تحقيق أهدافها بشكل فعال. (محمد ، ٢٠١١ ، ص. ٣٩) ولكى تتمكن المنظمات غير الحكومية من مزاولة أدوارها الرامية الى مساندة الغارمات المفرج عنهن وحمايتهن من الاستبعاد فتوجد ثمة مجموعة من المتطلبات التنظيمية لها والتي يأتي في مقدمتها المتطلبات المتعلقة بضرورة إشباع احتياجات المستفيدين منها

كالحاجة إلى مواجهة ما يعانون من مشكلات وخاصة تلك الناجمة عن "استبعادهن "، وكذلك العمل على بناء مختلف قدرات تلك المنظمات وفى أولوياتها تلك المتعلقة بالنواحي المالية المطلوبة لإنفاق على ما تقدمه من أنشطة وبرامج وخدمات(عبد اللطيف ،٢٠٠١ ، ص.١٠٤) والى جانب المتطلبات التنظيمية كإتمام عمليات الاتصال والعمل البيني المستمر بين لجانها وضرورة البحث عن تحقيق متطلبات تدعم الشعور العاملين بها بالانتماء وكذلك التأهيل والتمكين المستمر لهما ، وتعتبر أيضاً نسق كلى يتكون من مجموعة من الأجزاء المتفاعلة . (عبد اللطيف ، ٢٠٠٧ ، ص.٢٨٤)

ويمكن رؤية ذلك في أن المنظمات في طريقة العمل مع المجتمعات والمنظمات بمثابة عملية لمعالجة المدخلات من موارد بشرية وتمويلية وعمليات فنية وأدوات معتمدة في ذلك على التكنولوجيا والتغذية المرتدة بما يعزز قدرتها على خدمة المستفيدين من تلك الأجهزة المجتمعية. (Patricia, 2004, p .245) ، كما أن المجتمع المحلى الذى تنشط فيه المنظمات غير الحكومية هذه تدخل ضمن تنظيم للعلاقات الاجتماعية بما يعطى للناس" الغارمات المفرج عنهن " الفرص لكى يساهمن بجزء أساسي من الأنشطة الضرورية للإشباع احتياجاتهم والتصدي لما يعانون منه تحديات أسرية ومجتمعية ، كما تساهم ايضاً تلك المنظمات في تحقيق مزيد من الامن والضبط الاجتماعي ودعم كل صور المشاركة المجتمعية، والدعم المتبادل وغيرها من الوظائف باعتبارها جوهر العمل مع المجتمع المحلى وتضمن نموه. (السكرى ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠١) .

ووفقا لهذا التوجه النظري يمكن للباحث أن يستفيد من نظرية المنظمات خلال الدراسة الحالية من خلال عدة محاور أهمها العمل على بناء قدرات المنظمات غير الحكومية لمناهضة الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن عبر دعم العلاقات البينية لتلك الأجهزة المجتمعية وضمان التكامل والتنسيق بين جهودها في حماية ومساندة الغارمات المفرج عنهن ، كما قد تسهم معطيات النظرية المنظمات في تفسير الأدوار والمهام التي يمكن ان تبذلها المنظمات غير الحكومية عبر دخولها في شبكات وتحالفات قوية والتكامل مع الجهود الحكومية في إحداث تغييرات إيجابية على حياة الغارمات المفرج عنهن وبما يمكن أن يترتب عليها الحد من أي مظاهر للاستبعاد الاجتماعي لهن ، كذلك يمكن الاستفادة من مكونات المنظمة تبعاً لتحليل نظرية المنظمات في ربط جهود المنظمات غير الحكومية بمتطلبات الحد من التهميش والاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن وفقاً لما تقدمه من برامج وخدمات تنموية ودفاعية وتدعيمية وغيرها من برامج وخدمات وأنشطة ، كما

انه عبر تفسير العلاقة بين قيام المنظمات غير الحكومية بتطوير نفسها وبناء قدراتها وتبنى أعضاءها لقيم اجتماعية مشتركة ومدى تفاعلها مع البيئة الخارجية ومواجهة التحديات المجتمعية المعاصرة كالعولمة والتغيرات المجتمعية والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدى الى شعور الغارمات المفرج عنهن بالاستبعاد فيمكن عمل تحليل لبيئة ومكونات تلك المنظمات ومراعاة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق مزيداً من الفعالية لجهودها وآليات عملها بما يحقق التغيير للأفضل وبما يعود بالنفع على تحسين نوعية حياة الغارمات المفرج عنهن ببعديها الذاتي والموضوعي معاً .

ثالثاً: تحديد وصياغة مشكلة الدراسة:

انطلاقًا من التراث النظري للدراسة ووفقاً لموجهاتها النظرية ووفقا لما خلصت إليه نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في هذا المجال، ونظراً لأن مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة مهنة إنسانية وأن طريقتها الأساسية في العمل مع المجتمعات والمنظمات قد ارتبطا منذ نشأتهما بالدفاع عن حقوق الفقراء وحمايتهم من التهميش أو الاستبعاد ومازالت تساهم في تقديم كافة البرامج و الخدمات والمساعدات للمحتاجين من أفراد المجتمع سعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول إلي مجتمع منصف يحرص علي إشباع احتياجات سكانه عبر توظيف مختلف الموارد المجتمعية في مساعدة وتمكين الفقراء وتحسين مستوي معيشتهم ، وعلي اعتبار أن تمكين الغارمات المفرج عنهن وحمايتهن من التهميش والاستبعاد الاجتماعي بمختلف أشكاله قضية مهنية وتخصصية أصيلة ، وذلك عبر فهم طبيعة وعوامل حدوث الاستبعاد الاجتماعي وكذلك فهم خصائص الفقراء من الغارمات المفرج عنهن وتحديد احتياجاتهن ورصد مشكلاتهن والوقوف على انسب البرامج والأدوار والمشروعات والأنشطة التي يمكن ان تؤديها المنظمات غير الحكومية والتى تلبى احتياجاتهن بصورة مهنية ومن ثم فتسعى الدراسة الحالية الى فهم الدور الواقعي الذى تزاوله المنظمات غير الحكومية وفهم ما يمكن أن تقدمه الأجهزة المجتمعية وخاصة غير الحكومية منها فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن ، وتحديد المقترحات اللازمة لعلاج أوجه القصور والنقص في تلك الأدوار عما هو موصوف لها او متوقع من تلك الأجهزة غير الحكومية وما يحول دون قيامها بأداء تلك المهام والادوار المجتمعية والعمل على اقتراح أنسب الاليات والاستراتيجيات المقترحة والتي يمكن من خلالها تجاوز تلك التحديات وتدعم أدوار المنظمات غير الحكومية في القيام بأدوارها بصفة عامة وفى مجال مساندة وحماية الغارمات المفرج عنهن بصفة خاصة ومن ثم تسعى الدراسة الحالية الى استقصاء" دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن"

رابعاً: أهمية الدراسة: -

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي:-

(أ) **أهمية قومية** :

- تمكن أهمية الدراسة في تناولها لاحدى القضايا القومية والتي تمس حياة النساء الغارمات المفرج عنهن كشريحة كبرى لا يمكن تهميشها .
- العمل على إمداد المنظمات غير الحكومية وخاصة على المستوى القومى بالاطر التنظيمية اللازمة لتطوير أدائها لخدمة وتنمية المجتمع وخاصة لفئة الغارمات المفرج عنهن .
- الاهتمام المتزايد عالمياً ومحلياً بوضع المرأة عامة والمرأة الفقيرة الغارمة المفرج عنها على وجه الخصوص.
- تعتبر مشكلة الفقراء الغارمين مشكلة مجتمعية تستحق المزيد من الدراسة والبحث باعتبارها إحدى المشكلات التي يتوقع تزايد خطورتها مع تعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات المستمرة بالمجتمع لهن.
- العمل وفقاً للتوجه القومى وخاصة للمبادرات القومية الرامية الى تمكين النساء الغارمات وحمايتهن من العوز الاجتماعى وتوفير مصادر دخل أمنه تضمن لهم سبل الحياة الكريمة وتحيهن من الانحراف والجريمة وبما يدعم أواصر الامن الاجتماعى.
- الاستفادة القصوى من مختلف طاقات الغارمات المفرج عنهن فيما يعود بالنفع على الغارمات انفسهن وأسرهن ولمن تعول والمجتمع ككل وخاصة دعم التكافل الاجتماعى بين مختلف فئات المجتمع ككل.

(ب) **أهمية مهنية** :-

- السعي لتطويرالأساس النظرى للمارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وللعمل مع المجتمعات والمنظمات بشكل خاص فيما يتعلق بحماية الغارمات المفرج عنهن من الاستبعاد الاجتماعي.
- العمل على دعم التواجد المهنى للأخصائيين الاجتماعيين وتأهيلهم بصفة مستمرة للتعاون مع فريق العمل من مختلف التخصصات العاملة مع المنظمات غير الحكومية التي تساند الغارمات المفرج عنهن.
- توجيه أنظار الباحثين في الممارسة المهنية لإجراء مزيد من الأبحاث وتصميم برامج للتدخل المهنى الرائدة في مجال حماية الغارمات المفرج عنهن بصورة إجرائية.

- دعم سُبل بناء قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن سواء بشرياً أو تنظيمياً او تمويلياً او تكنولوجياً وهكذا.
- البحث عن أنسب الاليات المستحدثة في عملية دمج وتأهيل الغارمات المفرج عنهن وحمايتهن من الاستبعاد الاجتماعي.
- المساهمة في إثراء الخطة البحثية لقسم العمل مع المجتمعات والمنظمات بموضوعات وقضايا اجتماعية هامة تمس حياة المراة بصفة عامة وللغارمات المستبعدات منهن بصفة خاصة .
- قد يمكن أن تفيد الدراسة الحالية في التوصل لمقترحات قد تساعد في تحسين مستوي خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات والهيئات التي ترعي الغارمات المفرج عنه وأسرهن.
- يمكن أن تفيد الدراسة الحالية فى تسليط الضوء على معاناة الغارمات المفرج عنهن وتقديم حلول إجرائية للتعامل مع مشكلاتهن وعلاج ضغوطهن الحياتية المختلفة.
- يمكن الاسترشاد بنتائج الدراسة الحالية فى دعم برامج تمكين وحماية الغارمات بشكل عام والمفرج عنهن بشكل خاص وتعزيز الشراكة ودعم التنسيق بين مختلف جهود الأجهزة المجتمعية العاملة فى مجال حمايتهن من الاستبعاد الاجتماعى.
- المساهمة في تطوير عمليات الاعداد المهنى بشقيها النظرى والتطبيقى للمنظم الاجتماعى بما يواكب التطورات والقضايا المجتمعية المستحدثة والتي تؤثر على حياة النساء الغارمات المفرج عنهن.

خامساً: أهداف الدراسة: -

(١) تحديد دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن ويمكن قياس هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية كالتالي: -

(أ) أدوار المنظمات غير الحكومية مع وزارة التضامن الاجتماعى.

(ب) أدوار المنظمات غير الحكومية مع مشيخة الأزهر الشريف.

(ج) أدوار المنظمات غير الحكومية مع وزارة الداخلية.

(د) أدوار المنظمات غير الحكومية مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.

(٢) تحديد مستوى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن ويمكن قياس هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية كالتالي: -

(أ) العدالة فى الفرص المتاحة.

(ب) العدالة فى توزيع الخدمات.

(ج) تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء.

(د) المساواة فى الحقوق والواجبات.

(٣)التوصل إلى رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى الغارمات المفرج عنهن.

سادساً: فروض الدراسة: -

(١) الفرض الأول:" من المتوقع أن يكون مستوى أدوار المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن متوسطاً ":

(٢) الفرض الثاني: "توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين أدوار المنظمات غير الحكومية والحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن ".

(٣) الفرض الثالث: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمات المفرج عتهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى الحد من الاستبعاد الاجتماعى لهن التي تقدمها المنظمات غير الحكومية ".

(٤) الفرض الرابع: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمات المفرج عنهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أدوار المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى "

سابعاً: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري:

(أ) مفهوم الدور:

يرتبط مفهوم الدور بعدة مفاهيم تخدم عليه وتوضحه وفى إطار الدراسة الحالية يمكن أن نركز على مفهوم تعلم الدور حيث أن كل فرد في المجتمع يتعلم طبيعة دوره والسلوك المتلائم مع كونه يشغل دوراً معيناً وهذه العملية التعليمية تبدأ من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وتتم في إطار القيم والأنماط الثقافية التي يحددها المجتمع وغالباً ما يرتبط بتوقعات الدور وهي الفكرة التي يحملها آخرون تجاه الشخص عما يجب أن يكون عليه شاغل الدور في أدائه لحقوق وواجبات المركز (عبد القادر، ٢٠٠٠، ص. ١٧٨) ، كما يتجلى وضوح الدور أو غموضه فى حدوث أو تجاوز الضغوط التي قد تعاني منها

الغارمات المفرج عنهن ويقصد بوضوح الدور درجة الاتفاق بين توقعات الجماعات الاجتماعية المختلفة على حقوق وواجبات الدور وكلما كانت هذه التوقعات مطابقة وتحظى بالإجماع من الجماعات الاجتماعية المختلفة كلما كان الدور أكثر وضوحا ونجاحاً فى أداءه دون عقبات (زيدان، ٢٠٠٤، ص. ٢٧٦).

ووفقاً للدراسة الحالية يمكن تحديد دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن من خلال مجموعة البرامج والخدمات التي يمكن أن تساهم فى دمجهن كالتالي: -

١. أدوار المنظمات غير الحكومية مع وزارة التضامن الاجتماعى.
٢. أدوار المنظمات غير الحكومية مع مشيخة الأزهر الشريف.
٣. أدوار المنظمات غير الحكومية مع وزارة الداخلية.
٤. أدوار المنظمات غير الحكومية مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم.
٥. الأدوار الموجه للحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن فى دعم العدالة فى الفرص المتاحة لهن.
٦. أدوار المنظمات غير الحكومية فى تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات للغارمات المفرج عنهن
٧. أدوار المنظمات غير الحكومية فى تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء الغارمات المفرج عنهن
٨. أدوار المنظمات غير الحكومية فى المساواة فى الحقوق والواجبات للغارمات المفرج عنهن.

(ب) مفهوم الاستبعاد الاجتماعى:

يرتبط مفهوم الاستبعاد الاجتماعي بالدراسة الحالية بالفقر والعوز الاجتماعى وانخفاض الدخل للغارمات المفرج عنهن، وتعرض الغارمات للعديد من الضغوط والأزمات الأسرية نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة والبطالة وانخفاض الدخل، وسوء السكن وارتفاع معدلات الجريمة، وسوء الصحة و التفكك الأسري(Report, 2001, P.10) وصعوبة مشاركتهن فى الحياة الاجتماعية بصورة لائقة بحكم فقرهن أو عدم الكفاءات الإنسانية وفرص التعليم المحدودة وفرص العمل والتدريب غير الكافية أو أنهم غير قادرين علي السيطرة علي القرارات التي تؤثر علي حياتهن المعيشة (Robin, 2001,p.39)

وغالباً ما ينطوي الاستبعاد الاجتماعى على إنكار الحقوق والخدمات الاجتماعية، وعدم القدرة على المشاركة في الأنشطة المجتمعية برغم أنها متاحة لغالبية الناس في المجتمع سواء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليمية والصحية وغيرها، مما يؤدي ذلك إلى التأثير الضار على نوعية حياتهم وعدم تحقيق التماسك في المجتمع ككل(Ruth, 2007,p.89) .

كما يقصد بمفهوم الاستبعاد الاجتماعي وفقاً للدراسة الحالية إجرائياً ما يلي: -

١. ما تعاني منه الغارمات المفرج عنهن من غياب العدالة الاجتماعية فى الفرص المتاحة لهن
٢. صعوبة حصول الغارمات المفرج عنهن على برامج وخدمات تضمن حمايتهن من الانحراف
٣. معاناة الغارمات المفرج عنهن فى الحصول على برامج الحماية الاجتماعية للفقراء منهن.
٤. المشكلات والضغوط التي يعاني منها الغارمات المفرج عنهن والمرتبطة بنقص المساواة فى الحقوق والواجبات.
٥. الضغوط الأسرية والمجتمعية التي يمكن أن يعاني منها الغارمات المفرج عنهن نتيجة لصعوبة الانخراط فى العمل أو إنكارهن
٦. ما يحتاج إليه الغارمات من برامج الرعاية الاجتماعية اللاحقة عقب الإفراج عنهن ومساندتهن وبناء قدراتهن وتمكينهن بصورة مستدامة.
٧. المشكلات الثقافية المرتبطة بشعورهن بالوصمة والنظرة الدونية من جانب سكان المجتمع مما يترتب عليها وجود تحديات نفسية ومجتمعية لهن.

(ح) مفهوم الغارمات المفرج عنهن:

يرتبط مفهوم الغارمات بطبيعة ثقافة الفقر وضغوطاتهن الاقتصادية والاجتماعية وصعوبة إشباع احتياجاتهم المعيشية وخاصة فى عدم قدرتهن على سداد ديونهن ومن ثم يودعن بالسجن لتنفيذ مدة عقوبة معينة حكم عليه بها من محكمة مختصة بسبب ارتكابه عملا محظوراً قانوناً أي أن هذا العمل يعاقب عليه بموجب القانون "(علي، ٢٠١٢، ص. ٢٥٠) ، الغارمات أو ما يعرفن بسجينات الفقر هن اللاتي زج بهن بالسجن بسبب توقيع إيصالات أمانه أوشيكات بدون رصيد عند شراء أجهزه بالقسط وتعسرن في السداد لأوقات طويلة قد تصل لعدة سنوات وهم يختلفون عن سجناء قضايا القتل والمخدرات أو الآداب أو السرقة أو النصب والاحتيال وغيرها. (جمعية، ٢٠٠٩، ص.١٢٤).

فالغارمون هم الذين أوجب الله لهم حق في الزكاة كما قال المولى عز وجل في القرآن الكريم " {إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ }الآية رقم (٦٠) سورة التوبة.

كما يقصد بمفهوم الغارمات المفرج عنهن وفقاً للدراسة الحالية إجرائياً إلى ما يلي: -

١- المرأة الفقيرة ذات الدخل الاقتصادي المنخفض والتي تعاني من أزمات أسرية فتعجز عن إشباع احتياجاتها الأساسية أو لمن تعول.

٢- غالبا ما تفتقد إلى وجود سند أو داعم لها أو عائل لها ولأبنائها.

٣- تتعرض لظروف اقتصادية تجعلها تلجأ لتوقيع كمبيالات أوشيكات أمانه لإشباع احتياجات أسرتها.

٤- زج بها فى السجن لأوقات قد تطول وتقصر بسبب تعسرها في السداد في الوقت المحدد

٥- قد يفرج عنها من خلال المؤسسات التي ترعاها وأسرتها والتي تقوم بسداد الديون عنها وتقدم لها ولأسرتها برامج متعددة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والقانونية والتأهيلية والإرشاد الأسرى وغيرها.

٦- تعاني من صعوبة فى الدمج الأسرى والمجتمعي عقب مغادرتهن السجن مما يشعرهن بالاستبعاد الاجتماعى.

٧- تستحق الدعم الاجتماعى والاقتصادي الذي تقدمه الأجهزة المجتمعية المنوطة بتمكين وحماية حقوق الغارمات المفرج عنهن وخاصة بالمنظمات غير الحكومية محل الدراسة.

ثامناً: منهجية الدراسة:

١- نوع الدراسة: -

تنتمي الدراسة الحالية إلى نمط الدراسات الوصفية حيث يتركز هدف الدراسة في تحديد دور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للغارمات وأسرهن.

٢- المنهج المستخدم: -

المسح الاجتماعى الشامل لأعضاء مجالس الإدارات والعاملين في المنظمات المختارة، المسح الاجتماعى بالعينة للغارمات المفرج عنهن وأسرهن والمستفيدات من برامج المنظمات غير الحكومية المختارة محل الدراسة.

٣- **أدوات الدراسة: -**

أ. استمارة قياس لأعضاء مجالس الإدارات والعاملين في المنظمات المختارة حول دور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن وأسرهن.

ب. استمارة قياس حول دور المنظمات غير الحكومية فى مواجهة ظاهرة الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن وأسرهن.

صدق الأداة: -

قد اعتمد الباحث على الصدق المنطقي من خلال الإطلاع على الأدبيات والأطر النظرية ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة وقد أجرى الصدق الظاهرة للأداة، حيث تم عرض الأداة على عدد (١١) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ممن لهم اهتمامات بحثية أو تدريبية أو مؤسسية فى مجال المدافعة عن حقوق الإنسان أو الحماية الاجتماعية أو التمكين أو الدفاع الاجتماعى أو التدخل المهني مع الغارمات، وقد تم الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (٨٥%) وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض وبناءاً على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية .

ثبات الأداة: تم إجراء ثبات احصائي لعينة قوامها (١٠) مفردات من المسئولين والخبراء باستخدام معامل الفا كرو نباخ وبلغ معامل الثبات (٠,٨٢). كما تم استخدام طريقة ثانية لحساب ثبات الأداة وذلك باستخدام سيبرمان – براون Brown – Spearmen للتجزئة النصفية Split – Half، وبلغ معامل الثبات (٠,٨٦) وهو مستوى مناسب للثبات الإحصائي.

أساليب التحليل الإحصائي:

- تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V. 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، المدى، معامل ارتباط بيرسون R، اختبار T لعينتين مستقلتين.
- وتم الحكم على مستوى دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا

المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (٣ – ١ = ٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (٣/٢= ٠,٦٧) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

جدول (١) يوضح مستوي المتوسطات الحسابية.

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين ١ – ١,٦٧	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ١,٦٧ – ٢,٣٤	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد بين أكثر من ٢,٣٤: ٣	مستوى مرتفع

٤- مجالات الدراسة: -

(أ) المجال المكاني: قد تم اختيار جمعية رعاية المسجونين وأسرهم بالقاهرة لإجراء الجانب التطبيقي للدراسة لما تتمتع به من مجموعة من الشروط والمبررات الآتية:-

- استعداد المسئولين بالجمعية للتعاون مع الباحث فى إجراء الدراسة.
- تعتبر الجمعية المتخصصة فى رعاية السجينات المفرج عنهن فى محيط محافظة القاهرة
- وفقاً لما حددته وزارة التضامن الاجتماعى بمحافظة القاهرة فى مجال المؤسسات المعنية برعاية سجينات الفقر المفرج عنهن.
- تقدم برامج ومساعدات وتنفذ مشروعات تنموية تخدم الغارمات المفرج عنهن وأسرهن.
- تردد عدد كبير من الغارمات المفرج عنهن وأسرهن عليها للاستفادة من برامجها.

(ب) المجال البشرى: -

- حصر شامل لأعضاء مجالس الإدارات والأخصائيين الاجتماعيين والخبراء والمدربين والعاملين مع جمعية رعاية المسجونين وأسرهم بالقاهرة وعددهم (٥٢) مفردة.
- عينة ميسرة من الغارمات المفرج عنه وأسرهن المستفيدات من برامج المنظمات غير الحكومية وعددهن (١١٨) واللاتي توافرن أثناء فترة التطبيق.

٣ ــ المجال الزمنى: -

تحدد في فترة جمع البيانات من الميدان وهي من ٢٠٢١/١/١٥ ـــ ٢٥ /٢٠٢١/٣.

الصعوبات التي واجهت الباحث في البحث وطرق مواجهتها: -

١- الصعوبات الخاصة بجمع البيانات نتيجة ظروف جائحة كورونا (Covid-19) وقد تم التغلب على تلك المشكلة بالتواصل إلكترونياً مع المسئولين والعاملين بجمعية رعاية المسجونين وأسرهم بالقاهرة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعى أو إرسال الاستمارة على البريد الخاص بكل مسئول ليقوم باستيفائها، أما بالنسبة للمستفيدات فلم يتم التمكن من تطبيق الحجم الأمثل للعينة وعددهن (٨٠٠) مفرده لذا فتم الاعتماد على العينة الميسرة من الغارمات المفرج عنهن وأسرهن والمستفيدات من برامج جمعية رعاية المسجونين وأسرهن بالقاهرة أثناء عملية التطبيق ليصبحوا (١١٨) مفردة .

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

جدول (٢) يوضح مستوى أدوار المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن.

م	أدوار المنظمات غير الحكومية	الغارمات المفرج عنهن (ن=١١٨)			المسئولين (ن=٥٢)		
		المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	المستوي	المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	المستوي
١	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى	٢,٠٩	٠,٤٣	متوسط	٢,٥٦	٠,٢٩	متوسط
٢	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة الأوقـــاف والتعلـــيم الأزهري ومشيخة الأزهر.	٢,٢٨	٠,٤١	متوسط	١,٩٤	٠,٢٩	متوسط
٣	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة الداخلية.	٢,٢٣	٠,٤٦	متوسط	٢,٤١	٠,٣٢	متوسط
٤	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارتي التربية والتعلـــيم والتعليم العالي.	١,٦٥	٠,٥٩	متوسط	٢,٠٨	٠,٣١	متوسط
	متوسط البعد ككل	**٢,١٩**	**٠,٣٧٠**	**متوسط**	**٢,٢٥**	**٠,٣٠٣**	**متوسط**

يوضح الجدول أن مستوي أدوار المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن كما حدده الغارمات المفرج عنهن متوسطا بمتوسط

وزني بلغ (٢,١٩) بينما جاء مستوي أدوار المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن كما حدده المسئولين متوسطا بمتوسط وزني بلغ (٢,٢٥) وقد تعكس تلك النتائج وجود شبه اتفاق بين وجه نظر كلاً من المسئولين العاملين بالمنظمات غير الحكومية محل الدراسة وبين الغارمات المفرج عنهن والمستفيدات من برامج وخدمات تلك المنظمات وبالإضافة إلى الكشف عن وجود شبكة علاقات قوية وفاعلة وتعاون واضح بين الأجهزة الحكومية والأهلية العاملة فى مجال دمج الغارمات المفرج عنهن وأسرهن والحد من الاستبعاد الاجتماعى لهن عبر توفير خدمات وبرامج لحمايتهن من الانحراف أوالعودة للجريمة فضلاً عن تقديم برامج تمكين اجتماعي واقتصادي من خلال توفير معاشات أو دخل ثابت لهم ولمن يعولوا من أسر فقيرة وهو ما قد يتفق مع ما أكدت عليه نتائج دراسة عبد الكريم (٢٠٠٣) والتي دعت إلى أن تصبح فلسفة الرعاية اللاحقة للسجناء المفرج عنهم مسئولية كافة الأجهزة الحكومية والأهلية، وكذلك دراسة "عبد المطلب"(٢٠١٢) إلى أهمية دعم دور جمعيات رعاية المسجونين لوقاية أسرهم من الانحراف وخاصة فيما يتعلق بدعم شبكات الأمان الاجتماعى للسجناء وأسرهم ، **مما يجعلنا نقبل الفرض الاول للدراسة والذي مؤداه: من المتوقع أن يكون مستوى أدوار المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن متوسطاً .**

جدول (٣) العلاقة بين أدوار المنظمات غير الحكومية والحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن كما حددها المسئولين.

م	الحد من الاستبعاد الاجتماعى / أدوار المنظمات غير الحكومية	العدالة فى الفرص المتاحة	العدالة فى توزيع الخدمات	تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء	المساواة فى الحقوق والواجبات	**الحد من الاستبعاد الاجتماعى ككل**
١	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى	**٠,٤٨٤	**٠,٢٧٣	**٠,٢٨٢	**٠,٣١٦	**٠,٤٠٣
٢	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة الأوقاف والتعليم الأزهري ومشيخة الأزهر.	**٠,٣٨٠	**٠,٣٢١	٠,٠٦٤	**٠,٢٦١	**٠,٢٤٤
٣	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة الداخلية.	٠,١١٧	**٠,٥٤٠	**٠,٤١٩	**٠,٣٢٢	**٠,٥٣٤
٤	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.	*٠,٢٧٣	**٠,٦٩٢	**٠,٤٣٧	**٠,٣٧٨	**٠,٦١٨
	أدوار المنظمات غير الحكومية ككل	*٠,٢٩٨	*٠,٢٩٨	**٠,٣٩١	**٠,٤٠٦	**٠,٥٩١

**** معنوي عند (٠,٠١)** *** معنوي عند (٠,٠٥)**

يتضح من الجدول السابق:

وجود علاقة طردية بين أدوار المنظمات غير الحكومية و الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن كما حددها المسئولين حيث بلغت قيمة الارتباط (٠,٥٩١**) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) وكذلك تتفق تلك النتائج مع دراسة "سمير" (٢٠١٦) فى ضرورة دعم دور شبكات الأمان الاجتماعي بالمجتمع فى التخفيف من حدة الاستبعاد الاجتماعي وكذلك نتائج دراسة "عبد الفتاح" (٢٠١٧) حول أهمية علاج المشكلات التي تتعرض لها المرأة الغارمة وتشعرها بالاستبعاد الاجتماعى سواء كانت نفسية أو اقتصادية أو قانونية أو صحية أو تعليمية وغيرها من خلال دعم

المشاركة المجتمعية الفاعلة لمختلف الأجهزة العاملة معها، وكذلك دراسة "مصلحي "(٢٠٢٠) حول ضرورة دعم المشروعات الاجتماعية في تحسين نوعية حياة الغارمات حيث دعت إلى ضرورة وبناء شبكات اجتماعية فاعلة بين مختلف الجهات والأجهزة العاملة فى مجال حماية الغارمات وأسرهن بالمجتمع وكذلك اتفقت مع ما قد أكدت عليه نتائج دراسة "محمد" (٢٠١١) ودراسة "إبراهيم" (٢٠١١) حول ضرورة تحديد أبعاد ومؤشرات الاستبعاد الاجتماعى وتحديد الآثار المترتبة عليه في المجتمع المصري، لعلاج التحديات التي تعوق دمج السجناء المفرج عنهن بالمجتمع عبر بناء وتنمية قدرات المؤسسات الاجتماعية المنوطة بالعمل على دمجهم .

جدول (٤) العلاقة بين أدوار المنظمات غير الحكومية والحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن كما حددتها الغارمات المفرج عنهن.

م	الحد من الاستبعاد الاجتماعى / أدوار المنظمات غير الحكومية	العدالة فى الفرص المتاحة	العدالة فى توزيع الخدمات	تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء	المساواة فى الحقوق والواجبات	الحد من الاستبعاد الاجتماعى ككل
١	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى	**٠,٤٨٦	**٠,٢٧٩	**٠,٤٧٠	*٠,١٥٦	**٠,٤٧٠
٢	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة الأوقاف والتعليم الأزهري ومشيخة الأزهر.	**٠,٧١٠	**٠,٥٨٥	**٠,٣٩٥	**٠,٢٤٠	**٠,٦٥٩
٣	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارة الداخلية.	**٠,٤٨٨	**٠,٤٠٨	**٠,٣١٨	٠,١٠٥	**٠,٤٥٣
٤	أدوار تقدمها جمعيات رعاية أسر المسجونين بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.	**٠,٨٣٥	**٠,٦٢٤	**٠,٤٨٧	**٠,٣٠١	**٠,٧٦٨
	أدوار المنظمات غير الحكومية ككل	**٠,٨٢٧	**٠,٦٣٤	**٠,٥٣٤	**٠,٢٦٧	****٠,٧٧٣**

**** معنوي عند (٠,٠١)** *** معنوي عند (٠,٠٥)**

يتضح من الجدول السابق:

وجود علاقة طردية بين أدوار المنظمات غير الحكومية و الحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن كما حددتها الغارمات المفرج عنهن حيث بلغت قيمة الارتباط (٠,٧٧٣**) وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (صلاح أحمد ٢٠٠٤) حول ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بتقديم برامجها من خلال التخطيط العادل لضمان توزيع الإعانات الحكومية والأهلية وفقاً لطبيعة الاحتياجات الفعلية لسكان المجتمع وكذلك ضرورة علاج الاستبعاد الاجتماعى من خلال ما قد أشارت إليه نتائج دراسة " جين " Jennie(2010) حول ضرورة تحديد عوامل الاستبعاد الاجتماعي سواء كانت مرتبطة بعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية، وكذلك ما قد أشارت إليه نتائج دراسة " ميشيل "(٢٠٠٣) Michael حول مزايا الأدوار التي يمكن أن تؤديها المنظمات غير الحكومية فى تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع وخاصة الأولى بالرعاية الاجتماعية وتحقيق التمكين والاندماج لهم وبخاصة الفقراء المستبعدين، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة "إبراهيم " (٢٠١٢) حول ضرورة لضمان العدالة في توزيع الخدمات والدخول والمساواة في الحقوق والواجبات للحد من أي مظاهر للاستبعاد الاجتماعى وصنع سياسات رعاية اجتماعية جديدة تناسب المتغيرات المجتمعية.

وبالنظر إلى نتائج الجدولين السابقين يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه: توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين أدوار المنظمات غير الحكومية والحد من الاستبعاد الاجتماعى للغارمات المفرج عنهن.

جدول (٥) يوضح الفروق بين آراء الغارمات المفرج عنهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أدوار الحد من الاستبعاد الاجتماعى لهن التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

م	المتغير	المجتمع	N	المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	قيمة T
١	الحد من الاستبعاد للغارمات المفرج عنهن	الغارمات المفرج عنهم	١١٨	1.37	0.791	168	٠,١٦٩	١,٤٢٧
		المسئولين	٥٢	2.16	0.705			

** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)

يوضح الجدول السابق:

عدم وجود فروق معنوية بين آراء الغارمات المفرج عنهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أدوار الحد من الاستبعاد الاجتماعى لهن التي تقدمها المنظمات غير الحكومية حيث بلغت قيمة اختبار T (١,٤٢٧) وهى غير داله معنويا عند درجة حرية (١٦٨) وهو ما قد تناولته دراسة "عبد الله" (٢٠١٧) حول سبل تعزيز مستوى أبعاد الحد من الاستبعاد الاجتماعي وخاصة للفئات الفقيرة والمهمشة كما يحددها أرباب الأسر والمسئولين عن برامج دمج وحماية فقراء تلك المناطق وإمكانية الحد من استبعادهم اجتماعيا واقتصادياً وكذلك ما قد جاءت به دراسة "إبراهيم "(٢٠٠٩) حول دعم آليات الجمعيات الأهلية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى من خلال تمكين الأسر الفقيرة وتنمية قدراتهم نحو الاستفادة من البرامج والخدمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتنمية قدراتهم وزيادة وعيهم بحقوقهم المشروعة فى تلك البرامج والخدمات.

مما يجعلنا نرفض الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمات المفرج عنهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أدوار الحد من الاستبعاد الاجتماعى لهن التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

جدول (٦) يوضح الفروق بين آراء الغارمات المفرج عنهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أدوار الحد من الاستبعاد الاجتماعى لهن التي تقدمها المنظمات غير الحكومية.

م	المتغير	المجتمع	N	المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة F	قيمة T
١	دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد للغارمات المفرج عنهن	الغارمات المفرج عنهم	١١٨	٢,١٩	٠,٣٧٠	168	١,٠٨١	١,٠٣١
		المسئولين	٥٢	٢,٢٥	٠,٣٠٣			

**** معنوي عند (٠,٠١) * معنوي عند (٠,٠٥)**

يوضح الجدول السابق:

عدم وجود فروق معنوية بين آراء الغارمات المفرج عنهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى دور المنظمات غير الحكومية حيث بلغت قيمة اختبار T (١,٠٣١) وهى غير داله معنويا عند درجة حرية (١٦٨) وهو ما يتفق مع نتائج دراسة كلا من "

دوجلاس"(2003) Douglas دراسة "ركيت (2003)"RUCKERT حول ضرورة دعم دور منظمات المجتمع المدني في مناهضة الفقر كأحد ابرز عوامل الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي ودعت إلى البحث عن أوجه الدعم والحماية اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية كمدخل حيوي في محاربة الاستبعاد الاجتماعي ودعم سياسات التمكين والمدافعة لحقوق الفقراء، **مما يجعلنا نرفض الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه: توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الغارمات المفرج عنهن والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمستوى أدوار المنظمات غير الحكومية في الحد من الاستبعاد الاجتماعى.**

المحور الرابع: التوصل لرؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية فى الحد من الاستبعاد الاجتماعى الغارمات المفرج عنهن.

(أ) الأسس التي تعتمد عليها الرؤية المستقبلية:-

١- الإطار النظري الذي انطلق منه الباحث في الدراسة، بالإضافة إلي محاولة تناوله من خلال وجهة نظر تخصص الباحث الدقيق في اطار طريقة العمل مع المنظمات والمجتمعات .

٢- تحليل نتائج الدراسات السابقة التي أوضحت الدور الذي يمكن أن تقوم به سواء مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة أو طريقة العمل مع المجتمعات والمنظمات على وجه الخصوص في مجال الحد من الاستبعاد الاجتماعي للفقيرات المفرج عنه وتحقيق اقصى معدلات من التمكين والحماية اللازمة لهن سعياً لدمجهن بصورة اجرائية في الحياة الاسرية والمجتمعية والحيلولة دون انتكاستهن مرة اخرى.

٣- نتائج الدراسة الميدانية التي قام الباحث بإجرائها .

٤- مقابلات وملاحظات الباحث لعدد من الخبراء المتخصصين في مجال الحماية الاجتماعية والتمكين والعمل الاجتماعي .

(ب)الإطار العام للرؤية المستقبلية:-

١) **الرؤية:** منظمات غير حكومية تتصف بقيم الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والقدرة على استثمار قدراتها ومواردها الذاتية والبيئية وتسخير أدوارها في الحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن.

٢) **الرسالة:** تفعيل وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية في منح برامج الحماية الاجتماعية للحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات المفرج عنهن.

٣)**المهمة:** العمل علي بناء مختلف قدرات المنظمات غير الحكومية ودعم ادوارها وبرامجها مع الغارمات المفرج عنهن ومساندتها علي تحقيق أهدافها.

٤)**القيم الجوهرية**: الحماية الاجتماعية ، مكافحة الفقر ، التنسيق، الشفافية، المساءلة، التعاون، تنمية الموارد البشرية، الاتصال، التبادل، التمكين، المسئولية الاجتماعية .

٥) الأهداف:-

أ- الأهداف التخطيطية:-

- بناء قواعد بيانات محدثة ودقيقة وكافية عن احتياجات وخصائص ومشكلات الغارمات المفرج عنهن بصورة مستمرة.
- بناء خطط عمل مشتركة بين مختلف المنظمات غير الحكومية لضمان توفير الغطاء التمويلي للأدوار والبرامج التي تؤديها تلك المنظمات.
- العمل على دعم العمل المشترك في مجال التخطيط لرسم خريطة مجتمعية للمناطق الفقيرة والعشوائية والتي تضم الغارمات المفرج عنهن .
- الاخذ في الاعتبار تصميم برامج تخطيطية مستقبلية لمواجهة تحديات وقضايا الغارمات المفرج عنهن .
- العمل وفقاً لأولويات عملية إشباع احتياجات الغارمات المفرج عنهن وفى ضوء المتاح او الذى يمكن تدبيره من موارد وإمكانيات.
- دعم الجهود البحثية التطبيقية في الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وفى إطار العمل مع المجتمعات والمنظمات على وجه الخصوص ودعم المبادرات الناجحة في مجال دمج وتمكين الغارمات المفرج عنهن وحمايتهن من الاستبعاد الاجتماعي.

ب- الأهداف التنموية:-

- إتاحة فرص المشاركة وبقوة في المبادرات القومية الرامية الى حماية وتمكين النساء الفقيرات و الغارمات في المجتمع .
- العمل علي ضمان تحقيق اقصى معدلات التنمية المحلية المطلوبة عبر دعم المشروعات والبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية .
- التركيز علي العمل الفريقى والتعاوني مع جميع الأجهزة المعنية بقضايا تمكين وحماية الغارمات في المجتمع .
- مراعاة تصميم برامج تدريبية لضمان تأهيل العاملين و المسئولين عن تقديم برامج الحماية الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن .

-العمل على تعزيز فرص الاعتماد على الذات ودعم الاستقلالية والثقة بالذات لدى الغارمات المفرج عنهن .

٥)ضمان تسخير كافة الطاقات والموارد المحلية والمجتمعية الرامية الى مناهضة الاستبعاد للغارمات المفرج عنهن

ج- الأهداف التنسيقية:-

١) إنشاء وتطوير الوحدات او الأقسام المسئولة عن تنسيق العمل البيني للتنسيق الدائم بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تمكين الغارمات المفرج عنهن.

٢) عقد بروتوكولات تعاونية وبناء تحالفات قوية لدعم التمويل المقدم لبرامج حماية الغارمات المفرج عنهن.

٣) التواصل مع الجهات والمنظمات المانحة لبرامج الحماية والمساندة الاجتماعية للمرأة بصفة عامة والفقيرة و الغارمات منهن .

٤) تنمية العلاقات التبادلية بين المنظمات غير الحكومية على المستوى القاعدي والإقليمي والدولي العاملة في مجال حماية الغارمات المفرج عنهن من الاستبعاد او الفقر .

٥) بناء شبكة علاقات اجتماعية فاعلة للعمل على توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن ولمن تعول ومساندتهن للالتحاق بأعمال تناسبهن في المجتمع عقب مغادرتهن للسجن.

د- الأهداف الدفاعية:-

١) تعليم وتدريب الغارمات المفرج عنهن وتقوية قدراتهن للمطالبة القانونية والمشروعة بحقوقهن.

٢) مطالبة الجهات المسئولة عن تمكين ودمج الغارمات في المجتمع وضمان حمايتهن من مختلف انواع الاستغلال والحرمان والاستبعاد بمختلف اشكاله .

٣) المطالبة بإصدار تشريعات جديدة تخدم أدوار المنظمات غير الحكومية في مجال حماية وتمكين النساء الغارمات المفرج عنهن

٤) ربط الغارمات المفرج عنهن بمصادر الحصول على الخدمات والبرامج التي يحتاجونها ولمن تعول.

٥) الاستفادة من الخبرات والعقول القانونية والإدارية والتكنولوجيا في مجال المدافعة عن حقوق الغارمات المفرج عنهن.

٦) توظيف مختلف الوسائل الإعلامية الهادفة الى تبصير وتوعية الغارمات المفرج عنهن وحمياتهن من الاستبعاد الاجتماعي.

(٦) الاستراتيجيات:-

- **استراتيجية الاقناع :**

- تدعيم موقف الغارمات المفرج عنهن واقناعهن بجدوى تنمية قدراتهن ومواجهة التحديات الاسرية والمجتمعية بجراءة .
- العمل على اقناعهن للتخلص من الأفكار الهدامة او الخاطئة التي نجمت عن سجنهن
- الوقوف على طبيعة القيم والمعتقدات والثقافات الفرعية التي تؤثر على حياة الغارمات المفرج عنهن.
- مخاطبة الجهات المسئولة عن منح برامج حماية وتمكين الغارمات المفرج عنهن لتسهيل وتعزيز تلك البرامج والمساعدات

- **استراتيجية العلاج التعليمي :**

- بناء صداقات هادفة بين الغارمات وخاصة مع التي تتشابه في ظروفهن وخصائصهن المعيشية
- المساهمة في حل مشكلات الغارمات بصورة تعليمية في المواقف الجماعية التي تجمع بينهم .
- دعم التعاون وكل الوان المشاركة للغارمات في حل مشكلاتهم وتقديم حلول نابعة منهن وتلائم ظروفهن الاسرية .
- العمل على تجميع الغارمات ومنحهن القوة والإرادة اللازمة لتجاوز مشكلاتهن النفسية والاجتماعية والاقتصادية .
- العمل على نقل الغارمات من حالات التخلف الثقافي والجهل الى الوعى والبصيرة التي تمكنهن من فهم مشكلاتهن وإذكاء الرغبة الذاتية لتجاوزها بصورة عقلانية رشيدة .

- **استراتيجية الضغط :**

- العمل على احداث تغييرات اجتماعية واقتصادية مقصودة على حياة الغارمات المفرج عنهن .
- المساهمة في تعديل وتطوير وباستحداث التشريعات والقوانين الداعمة لتحسين نوعية حياة الغارمات المفرج عنهن واسرهن .

- التفاوض مع المنظمات والهيئات المنوطة بمنح القروض والمساعدات وبرامج الحماية الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن .
- مطالبة بناءات القوة وممثلي وقادة المجتمع المحلى والقومي للتضامن من قضايا ومشكلات الغارمات المفرج عنهن .

(٧)التكتيكات:-

- **تكتيك التدريب والتأهيل** :-

- اعتبار ان الغارمات المفرج عنهن قوة بشرية لديهن من الطاقات التي يمكن استثمارها في تحسين نوعية حياتهن .
- عقد حزمة من البرامج التدريبية والتأهيلية اللازمة لتنمية قدرات وصقل مهارات وخبرات الغارمات المفرج عنهن بصفة مستدامة تنفيذ برامج تأهيلية وتدعيمية لتدعيم الجوانب النفسية والاجتماعية والصحية للغارمات المفرج عنهن ولمن تعول .

- **تكتيك المساندة النوعية :-**

- تقديم كافة أنواع الدعم سواء" النفسي ، المعلوماتي ، الاقتصادي ، الانفعالي، الاجتماعي. الخ) للغارمات المفرج عنهن .
- دعم المسئولية الاجتماعية لدى رجال الاعمال والمستثمرين في مجال المشاركة في حماية الغارمات من الفقر والاستبعاد الاجتماعي .

- **تكتيك العمل الحر:-**

- توجيه الغارمات المفرج عنهن الى فتح مجالات جديدة للعمل وتوفير مصدر دخل ثابت لهن يحميهن من العوز والفقر .
- تنمية ثقافة ريادة الاعمال للغارمات المفرج عنهن ومساعدتهن لبدء مشروعات صغيرة وتسهيل إجراءات تمويلها .

- **تكتيكات نوعية متخصصة:-**

- نشرة دورية باسم المنظمات غير الحكومية لنشر برامجها والتوعية بأدوارها في حماية الغارمات المفرج عنهن من الاستبعاد الاجتماعي.
- تعظيم دور رجال الأعمال والجهات الخاصة في القيام بتمويل برامج ومشروعات تعزز قيم المسئولية الاجتماعية لحماية الغارمات المفرج عنهن من الاستبعاد الاجتماعي.
- التعاون مع الأجهزة المنوطة بمبادرة حياة كريمة لتحقيق العدالة الاجتماعية للغارمات وخاصة بالمناطق الريفية الأكثر احتياجاً وللحد من تهميشهن واستبعادهن.

- تدريب وتأهيل الغارمات المفرج عنهن للقيام بتنفيذ مشروعات صغيرة أو تعلم حرف تدر لهن دخلاً ثابتاً يحميهن من العوز الاجتماعي.
- إلحاق الغارمات المفرج عنهن ممن لا يجدن القراءة والكتابة بفصول محو الامية وتعليم الكبار.
- عقد بروتوكولات تعاون مع الأجهزة الإعلامية لتصميم وإنتاج مواد إعلامية هادفة للتوعية المجتمعية بقضايا الغارمات المفرج عنهن .
- توظيف وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات المتطورة فى دعم وتطوير وتوسيع شبكة العلاقات الفاعلة فى مجال حماية الغارمات المفرج عنهن .
- الاستفادة من خبرات وعقول متخصصي العلوم السلوكية والنفسية فى علاج الاضطرابات النفسية التي قد تتعرض لها الغارمات المفرج عنهن ووقاية أبنائهن من عاصفة تلك الاضطرابات النفسية الخطيرة.
- التعاون مع الأجهزة المختصة لتدريب وتأهيل الغارمات المفرج عنهن لتوفير فرص عمل لهن أو لأبنائهن وتسهيل إلحاقهن بالورش المختلفة .
- العمل على تسهيل إجراءات إنهاء فك كرب مزيد من الغارمات وفقاً لخطة قومية تصبح كمظلة حماية اجتماعية عادلة للحد من الاستبعاد الاجتماعي للغارمات في المجتمع.
- تعظيم دور الأخصائيين الاجتماعيين في تنمية جهود الوعي والبصيرة المجتمعية للحد من الأفكار الهدامة التي تراود الغارمات المفرج عنهن وخاصة فيما يتعلق بشعورهن بالوصمة الاجتماعية الممتدة لهم او لأبناء السجناء.
- توفير فرص للتطوع والمشاركة المجتمعية بشتى أنواعها في الأدوار التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في تحقيق العدالة الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن.

(٨) المهارات المهنية: -

- التفاوض والاقناع -مهارة الاتصال -المهارة التخطيط-المهارة في استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة-المهارة في حل المشكلة -المهارة في جمع البيانات والمعلومات-المهارة في العمل الفريقي-المهارات البحثية-مهارات توظيف تكنولوجيا المعلومات - مهارات التدريب والتأهيل.

(٩) المبادئ: -

- مبدأ الحق
- مبدأ المساواة

- مبدأ الشمول
- مبدأ التكامل
- مبدأ إقامة وتدعيم العلاقات المهنية
- مبدأ البدء مع المجتمع كما هو
- مبدأ استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة
- مبدأ الرجوع للخبراء والمتخصصين
- مبدأ التقويم

(١٠) الأدوات المهنية :-

- ورش العمل .
- المؤتمرات.
- الندوات.
- الدورات التدريبية.
- البحوث والدراسات .
- الاجتماعات واللقاءات النقاشية .

(١١) الأدوار المهنية :-

- دور المنمى.
- دور المنسق.
- دور الوسيط .
- دور المخطط
- دور التربوي .
- دور الخبير .
- دور الباحث .
- دور المدافع

(١٢) التحديات المتوقعة :-

- اقتصار بعض البرامج على مساعدات مؤقتة .
- فقدان القوة اللازمة للتأثير علي عمليات صنع القرارات سواء علي المستوي الفــردي أو الأسري أو المؤسسي أو المجتمعي في ظل الثقافات الجامدة للغارمات .

- شعور بعض الغارمات بحالة من نبذ الأخرين لهن وعدم الاهتمام بشئونهن وما يعـــانين من مشاق مما يجعلهن يتخذن لأنفسهم موقفاً سلبياً .
- نقص التمويل اللازم لتنفيذ برامج المساندة الاجتماعية للغارمات المفرج عنهن .
- صعوبة اقناع القائمين على ادارة بعض المنظمات غير الحكومية من التخلي عن الأنماط التقليدية في التعامل مع الغارمات .
- انتشار ثقافات فرعية للغارمات كالسلبية والجهل والتحايل للحصول على المساعدات .
- عجز القدرات المؤسسية عن تحديد والقدرة على اشباع مطالب ومختلـــف الاحتياجـــات الاقتصادية والاجتماعية للغارمات المفرج عنهن .
- ندرة المبادرات الاهلية الموجه لدعم وحماية الغارمات المفرج عنهن بصفة مستدامة .

غياب الطموح المهني للأخصائيين الاجتماعيين والمسئولين القائمين على ادارة المنظمـــات غير الحكومية المسئولة عن حماية الغارمات المفرج عنهن من الاستبعاد الاجتماعي.

مراجع البحث:

إبراهيم، حازم محمد (٢٠١٢). اتجاهات الشباب الجامعي نحو العدالة الاجتماعية في صع سياسات الرعاية الاجتماعية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان .

الإحصاء، الجهاز المركزى للتعبئة العامة (٢٠١٨). مصر في ارقام، الكتاب السنوى، القاهرة

الإحصاء ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة (٢٠٢١). النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة ، القاهرة .

أحمد ، حسين عبد الحميد (٢٠٠٧) *.الفقر والمجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية*

أحمد، أبو الحسن (٢٠١٦). *البعد الاجتماعي في سياسة مصر التنموية، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات*

أحمد، التهامي البكري (٢٠١٤). تقويم مشروع دعم الحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة أسوان، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

إسماعيل، حسام محمد(٢٠١٥). العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

بدوى، منير محمود (٢٠١٠). المفاهيم الأساسية في السياسية، الرياض، جامعة الملك سعود للنشر والطباعة.

بوزيان، عليان (٢٠١٣). القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية، بحث منشور، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، كلية الحقوق، جامعة تيارت، العدد العاشر

تأنسي، ستيفن ترجمة محيي الدين (٢٠١٦). أساسيات علم السياسة، سوريا، دار الفرقد

حامد، آلاء محمد (٢٠١٥). العدالة الاجتماعية كمتغير في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية للمرأة المعيلة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

حسن، أميرة محمود موسي. (٢٠٠٩) آليات الجمعيات الأهلية في تمكين الأسرة الفقيرة (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

حسن، بسمة عبد الله (٢٠١٧). العدالة الاجتماعية كمدخل للحد من الاستبعاد الاجتماعي لساكني العشوائيات مطبقة على أرباب الأسر ساكني العشوائيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

الحوراني، محمد عبد الكريم (٢٠١٢). الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية، بحث منشور في المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، جامعة اليرموك.

رشدي، جيهان (٢٠١٧). التمكين كإستراتيجية لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي لفقراء العشوائيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

الزغل، علاء على (٢٠١١). فعالية إستراتجية الدعم كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في مصر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، العدد الحادي والثلاثون الجزء الثالث.

زكي، أمنية صلاح (٢٠١٥). الاستبعاد الاجتماعي كمتغير في تقويم سياسات الرعاية الاجتماعية للمعاقين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

سالم، توفيق محمد مجاهد (٢٠١٢). الاستبعاد الاجتماعي للنساء في عدن، المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة عدن

السكرى ، أحمد شفيق(٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

سلطانية، بلقاسم (٢٠١٢). صور من الاستبعاد الاجتماعي، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الرابع والعشرون

السيد، طارق عبد الباسط (٢٠١٣). التخطيط لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي في آليات السياسة الإسكانية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

السيد، ندا حسين (٢٠١٤). الرعاية الإنسانية كمدخل لمواجهة الاستبعاد الاجتماعي للفقراء الغارمين بمؤسسة مصر الخير، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان

الصعيدي، أماني عبد المطلب (٢٠١٢). إسهامات جمعيات رعاية المسجونين فى وقاية أسر المسجونين من الانحراف، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان)

ضاحي، محمد سيد (٢٠١٢). التعليم والاستبعاد الاجتماعي بمصر، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة

الطنبولي، عزة محمد محمود (٢٠١٤). فعالية برنامج للتدخل المهني من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لوقاية مجهولي النسب من الاستبعاد الاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

طه، أحمد مصطفي محمد (٢٠٠٤). العوامل التي تعوق التنسيق بين الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة للمسجونين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الجواد، مصطفي خلف (٢٠٠٨). بعنوان التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر، مؤتمر التحديث والتغير في مجتمعاتنا، كلية الآداب، جامعة عين شمس، مركز الدراسات المعرفية.

عبد السميع، دعاء عبد الحميد (٢٠١٢). العلاقة بين الشراكة المجتمعية وتحسين نوعية حياة سجينات الفقر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

عبد الفتاح، أحمد (٢٠١٤). تمكين الفئات المهمشة من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

عبد الفتاح، محمد (٢٠١٥). العدالة الاجتماعية كمتغير في التخطيط لتحسين نوعية حياة فقراء الحضر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

عبد القادر، إحسان زكى وآخرون (٢٠٠٠). الاتجاهات الحديثة في خدمة الفرد، القاهرة: دار الثقافة المصرية للنشر.

عبد الكريم، دينا سمير (٢٠١٦). شبكات الأمان الاجتماعي كمدخل للتخفيف من الاستبعاد الاجتماعي لفقراء الريف، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية

عبد اللطيف ، رشاد أحمد (٢٠٠٧). تنظيم المجتمع وقضايا التعولم، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر .

عبد اللطيف، رشاد أحمد (٢٠٠١) . الخدمة الاجتماعية (مفاهيم ومجالات) ، القاهرة ، دار المهندس للطباعة والنشر.

عبد المقصود، شيماء محمود (٢٠١٣). الضغوط الحياتية لسجينات الفقر المفرج عنهن وعلاقتها بالتوافق الشخصي والاجتماعي لهن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

العقبي، محمد (٢٠٠٨). دراسة أنثروبولوجيا لآليات الاستبعاد في المجتمع الريف المصري، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة

علوش، أميرة إبراهيم محمد (٢٠١١). تصور مقترح للممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لمواجهة معوقات دمج المفرج عنهم من المسجونين بالمجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

علي، ماهر أبو المعاطي (٢٠١٢). الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي "معالجة للانحراف والجريمة في إطار الممارسة العامة"، بور سعيد، مكتبة الجلاء الحديثة.

عمر، أميرة عبد الفتاح (٢٠١٧). المشكلات التي تواجه المرأة الغارمة ودور الممارس العام في الخدمة الاجتماعية في التعامل معها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط.

فهمي، آمال عبد الكريم (٢٠٠٣). تحديد احتياجات أسر المسجونين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان.

فهمي، محمد سيد (٢٠١٥). المسئولية الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث

محمد ، محمد عبد الفتاح (٢٠١١). *الاتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج ونظريات ، مهارات مهنية) ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .*

محمد، وفاء مجيد (٢٠١١). التربية في مواجهة الاستبعاد الاجتماعي بين الشباب في ضوء التحديات المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.

مصطفي، أحمد (٢٠١٦). فعالية برامج منظمات المجتمع المدني في مناهضة الاستبعاد الاجتماعي للمعاقات حركيا، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية.

مصلحيي، ياسمين على عثمان (٢٠٢٠). فاعلية المشروعات الاجتماعية في تحسين نوعية حياة الغارمات، بحث منشور بمجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات

والبحوث الاجتماعية العدد التاسع عشر، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

مطبوعات جمعية رعاية أبناء السجينات (٢٠٠٩).، مشروعات أبناء السجينات، دار الوفاء، القاهرة.

هاشم، صلاح أحمد (٢٠٠٤). مؤشرات تخطيطية لتحقيق العدالة فى توزيع الخدمات الأهلية فى الحضر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم.

وزارة الداخلية (٢٠٢٠). إحصائية إدارة التخطيط والبحوث، القاهرة.

الوزراء ، رئاسة مجلس الوزراء . (٢٠٢١) . تقرير الوزارة عن برنامج "مستورة" كمظلة حمائية للمرأة المعيلة ، القاهرة .

Amole, Johns (2007). Public Advocacy Mobilizing For Social Change ,Oxfam, Development In Practice.

Arthur son, Kathy Keith Jacobs (2003). Social Exclusion and Housing", Australian Housing and Urban Research, Australian

Brando Buboes, Karla (2005).social Work and Empower mentor profession, Pearson.

Brats, Johannes Jacob's (2007). A critical analysis of information poverty from a social justice perspective, University of Pretoria, South Africa.

Burdon, William (2004). The California treatment expansion initiative after care participation recidivism and predictors of outcome, peer. Reviewed, journal, Jun ,vole 68. Nations New York.

David A. Harasses, Patricia .(2004) *community practice (theories and skills for social workers) Oxford, University press, second Edition.*

Escorial, Jordan (2003). Concepts and Strategies for Combating Social Exclusion An overview, Portugal.

Freemen, Douglas (2003). Local urban development stakeholders in a globalization context civil society, California, university of California.

Hilary Silver (2003). Social Exclusion Comparative Analysis of Europe and Middle East Youth" Dubai, Wolfish Center for development Dubai School of Government.

Hilary Silver and S.M. Miller (2003). Social Exclusion the European Approach to Social Disadvantage, Indicators, vol. 2, no. 2

Janie Percy Smith (2000). Policy Responses to Social Exclusion Towards Inclusion, Open University Press

Joseph; Kulim (2013). Social justice and media communications technology and poverty reduction ", Calvin College, MI, USA

Levites, Ruth and other (2007). The Multi-Dimensional Analysis of Social Exclusion", Bristol Institute for Public Affairs, University of Bristol.

Michael, Brandon (2003). Evaluation of state based and civil society. Based, collaborative planning in the context of urban social justice, PhD, university of wisdoms, Madison.

pappy, Jennie (2010). Final Report to The WHO Commission on Social Determinants of Health from the Social Exclusion Knowledge Network, Lancaster University, Lancaster, United Kingdom, Journal of Research in Nursing.

Rein, Martin (2003). Social Policy –focus of choice and change, N.Y, random house.

Report (2001). Preventing Social Exclusion Preventing Social Exclusion, March.

Researcher, Walter (2010). Combating poverty and social exclusion A statistical portrait of the European Union 2010, European Union.

Riddell Sheila (2009). Social justice ،equality and inclusion in Scottish education ،Britain ،Centre for Research in Education Inclusion and Diversity.

Robin (2001). Social Exclusion Conception need of definition, Social Policy of New Zealand

Robin, Peak (2001). A Concept in Need of Definition, Social Policy Journal of New Zealand, Issue 16.

Roger, Sublet (2005). Collaborating to reduce poverty, urban affairs reviews, v37, n 2.

RUCKERT, Arne (2003). The role of civil society in the IMF and World Bank poverty Reduction strategy paper PRSP, Canada: University at Kingston, Granada. .

Rudely, Marcus (2009). Understanding the social exclusion and stalled welfare of citizens with learning disabilities", Section of Developmental Psychiatry, University of Cambridge, UK.

Shaker, Snobbier (2001). Helping prisoners' families, peer review journal, v20, n 7.

Stewart, Frances (2005). Social exclusion and conflict analysis and policy Implications, centre for research on Inequality, human security and Ethnicity University of oxford, manifold.

Sylvia, Biwa, (2007). Advocating recognition and redistribution in Poverty alleviation programs in Ghana, Brock University.